الفصل السابع

أسباب التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر

ترجع أسباب التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر – كما سبق وأن أسلفنا – إلى نفس الأسباب التي أدت إلى تخلف المسلمين عامة فى هذه الأيام. والتى تتلخص فى **الهجمة الصليبية** على العالم الإسلامى فى عدد من الحملات المتتابعة التى بدأت مع نهاية القرن الخامس الهجرى الموافق للقرن الحادى عشر الميلادى (٣٩٠هـ/١٠٩٦م) واستمرت إلى اليوم، وتخللتها **غزوة المغول** التى جاءت فى مطلع القرن السابع الهجرى الموافق للقرن الثالث عشر الميلادى (٦١٧هـ/١٢٢٠م) واستمرت لأربعين سنة ميلادية (حتى ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م) وانتهت بإسلام المغول.

وتخلل الهجمة الصليبية على العالم الإسلامى إنهاء حكم المسلمين بالأندلس فى أواخر القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) (٨٩٨هـ/١٤٩٢م) بعد أن دام لأكثر من ثمانية قرون كاملة، وقد صحب ذلك العديد من المظالم التى تتنافى مع أبسط القواعد الإنسانية والأخلاق.

ثم بدأت موجة من التخطيط الشيطانى من أجل تحقيق الاحتلال العسكرى الغربى لمعظم أراضى الدول الإسلامية وفى ظلها تم إقصاء الإسلام عن الحكم، وتولية النطيحة والمتردية وما أكل السبع أمر البلاد، فاحتلت فرنسا كلا من مصر (١٧٩٨م – ١٨٠٥م)، والجزائر (١٨٣٠م)، وتونس (١٨٨١م)، وتمبكتو وتشاد (١٨٩٤م)، والمغرب (١٩٠٧م)، وكلا من سوريا ولبنان (١٩٢٠م). واحتلت بريطانيا كلا من عدن (١٨٣٩م)، وجزر الملايو (١٨٦٧م)، ومصر (١٨٨١م)، والعراق وفلسطين (١٩١٧م).

وفى ظل هذا الاحتلال تم إضعاف دولة الخلافة العثمانية عبر سلسلة من الحروب شبه المتواصلة والمؤامرات الحقيرة حتى تحقق إسقاطها قبل منتصف القرن الرابع عشر الهجرى (١٣٤٣هـ- ١٩٢٤م) ومن ثم تم تمزيق بلاد المسلمين إلى أكثر من ٥٧ دولة ودويلة متفاوتة فى المساحة، وتعداد السكان، وفى طبيعة الأرض وتنوع مصادر الرزق، وتم اقتسام تلك الدول والدويلات بين الكتلتين الغربية والشرقية، وإخضاعها لنفوذهما المباشر أو غير المباشر، كما تم التخطيط الشيطانى الدؤوب لإخراج تلك الدول والدويلات من دائرة الإسلام إلى دوائر الدهرية الكافرة، وذلك تحت ستار من دعاوى التحديث والتطوير ومسايرةالعصر. وقدأدى ذلك إلى تقمص تلك الدول والدويلات الإسلامية أنماطًا غريبة ومتعارضة من الحكم، متبانية فى الفكر، والسياسة والاقتصاد، والتعليم، والإدارة والاجتماع، تأرجحت بين أقصى درجات الرأسمالية المستغلة، وأقصى درجات الشيوعية المذلة. كما تعرض بعضها للعديد من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة التى أنهكت قواها، ودمرت اقتصادها، وحطمت معنويات أبنائها، وتركتها كيانات متنافرة، وإقليميات متناحرة، ومذهبيات متصارعة، وعصبيات متطاحنة فوق أرض متشابكة الحدود والمصالح، متعارضة النظم والفلسفات، ووسط عالم يتكتل على هيئة تجمعات بشرية كبيرة، وحدت نظمها الاقتصادية وسياساتها الخارجية، وخططها العسكرية، وتبادلت المعلومات والخبرات فى مختلف المجالات حتى حققت التوحد الكامل، فحققت بذلك ما وفر لها أسباب التسلط على الدول الصغيرة؛ وما مكنها من فرض سيطرتها على تلك الدول، وبسط نفوذها وهيمنتها على الأرض.

وبعد مجاهدات استغرقت عشرات بل مئات السنين واستنزفت آلاف الشهداء فضلا عن ثروات بلاد المسلمين بدأت تلك البلاد فى التحرر الشكلى من الاحتلال العسكرى مع وجود التبعية الكاملة للغرب أو للشرق، وكأن ذلك لم يُرْضِ المسئولين عن الحكومات الغربية فتآمروا بليل من أجل إعادة احتلال العالم

الإسلامى من جديد والعمل على مزيد من تفتيته فجاء الغزو الأنجلو/أمريكى الصهيونى/الصليبى وأحلافه من جديد بحججه المصطنعة الكاذبة الواهية ليعاود احتلال كل من أفغانستان والعراق ويعمل على مزيد من تفتيتهما بإشعال كل وسائل التمزيق والفرقة من الخلافات الدينية والمذهبية والعرقية وغيرها ويستغل تمركزه فى المنطقة لتهدد دولا أخرى مجاورة من أمثال كل من سوريا وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر.

وعلى ذلك فيمكن إيجاز الأسباب المباشرة للتخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر فيما يلى:

أولاً: الأسباب المادية لتخلف مسلمى اليوم علميًّا وتقنيًّا:

(١) تمزق العالم الإسلامى المعاصر إلى أكثر من ٥٧ دولة ودويلة(*) بالإضافة إلى أقليات منتشرة فى الدول غير الإسلامية، تفوق أعدادها مئات الملايين فى بعض هذه الدول كما هو الحال فى كل من الهند والصين، واتحاد

(*) هى - بحسب الترتيب الهجائى لأسمائها - كما يلى:

(١) أفغانستان، (٢) الأردن، (٣) البحرين، (٤) بروناى، (٥) الحبشة، (٦) السودان، (٧) الإمارات العربية المتحدة، (٨) الجزائر، (٩) إندونيسيا، (١٠) أريتريا، (١١) أوجادين (أو الصومال الغربية)، (١٢) أوغندا، (١٣) إيران، (١٤) باكستان، (١٥) بنجلاديش، (١٦) بنين (داهومى)، (١٧) بروناى، (١٨) بوركينا فاسو أو (فولتا العليا)، (١٩) تركيا، (٢٠) تشاد، (٢١) تنزانيا، (٢٢) توجو، (٢٣) تونس، (٢٤) الجابون، (٢٥) جامبيا، (٢٦) جزر القمر، (٢٧) جزر المالديف، (٢٨) جيبوتى، (٢٩) ساحل العاج، (٣٠) السعودية، (٣١) السنغال، (٣٢) سيراليون، (٣٣) سوريا، (٣٤) الصومال، (٣٥) العراق، (٣٦) عمان، (٣٧) غينيا، (٣٨) غينيا بيساو، (٣٩) فلسطين المحتلة، (٤٠) قطر، (٤١) الكاميرون، (٤٢) الكويت، (٤٣) لبنان، (٤٤) ليبيا، (٤٥) ماليزيا، (٤٦) مالى، (٤٧) مصر، (٤٨) المغرب (مراكش)، (٤٩) موريتانيا، (٥٠) موزمبيق، (٥١) النيجر، (٥٢) نيجيريا، (٥٣) اليمن، (٥٤) بالإضافة إلى كل من ألبانيا (٥٥)، والبوسنة والهرسك (٥٦)، وكوسوفا (٥٧) والجمهوريات التى استقلت مؤخرا عن الاتحاد السوفيتى السابق وتشمل: جمهوريات أذربيجان (٥٨)، أوزبكستان (٥٩)، تركمانستان (٦٠)، كازخستان (٦١)، قرغيزستان (٦٢)، طاجيكستان (٦٣). وغيرها من الأراضى المحتلة من مثل الشيشان وداغستان من الأراضى الإسلامية الباقية تحت الاحتلال الروسى وسبته ومليلية وجزر ليلى من الأراضى المغربية الباقية تحت الاحتلال الأسبانى والغالبية الساحقة من سكانها هم من المسلمين.

الجمهوريات الروسية، مما أدى إلى تفتيت المقومات المادية للعالم الإسلامى، وإلى تشتيت الطاقات البشرية للمسلمين؛ فى وقت أخذ العالم الاتجاه إلى التوحد فى تكتلات بشرية وسياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، ولم يعد فيه وجود مستقل، أو إمكانية لمستقبلٍ لأية تجمعات بشرية يقل تعدادها عن ثلاثمائة مليون نسمة. وفى ظل هذه التكتلات الكبيرة لم يعد هناك للكيانات الصغيرة أن تكون لها أية بصمات على مجريات الأحداث العالمية، وحكم عليها بالبقاء تابعة ذليلة للتكتلات الكبيرة.

وقد أدى تفتيت العالم الإسلامى إلى إفقاره على الرغم من ثرواته البشرية والطبيعية الهائلة، فالغالبية العظمى من سكان الدول الإسلامية اليوم (باستثناء الدول النفطية) تعيش تحت الحد الأدنى للكفاف اللازم لصون كرامة الإنسان، وذلك بتباين واضح فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى والذى يتراوح بين **٠,٢ دولاراً فى اليوم للفرد (أى فى حدود ٧٣ دولاراً فى السنة) فى دولة إسلامية مثل تشاد وأكثر من ٦٥ دولاراً فى اليوم للفرد (أى أكثر من ٢٤,٠٠٠ دولار فى السنة) فى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة بروناى.**

ويرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى للدول الإسلامية فى السنة إلى **٩٨٠ دولاراً أمريكيًّا** بسبب الارتفاع الكبير للدخول القومية فى بعض هذه الدول، ولكن بدلاً من أن يكون هذا المتوسط هو الأمر السائد فى الدول الإسلامية حيث يأخذ الأخ بيد أخيه ويعين القوى الضعيف، ويعطى الغنى الفقير، انقسم العالم الإسلامى إلى دول متخمة بالثراء إلى حدّ البطر، وأخرى معدمة إلى حد الفاقة.. وبسبب ذلك فقد أهملت عمليات التنمية البشرية والمادية: أهمل التعليم، وبإهماله تخلف حاملو الشهادات وأصبحوا أشباه متعلمين، وتفشت الأمية بين أبناء وبنات الأمة البالغين، وساءت الأحوال الصحية والنفسية، كما أهملت التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية فى غالبية الدول الإسلامية وبإهمالها تقلص الاقتصاد، وزادت الديون، وغرقت الأمة فى الربا، ولم يعد هناك

مجال للأخذ بأسباب التقدم العلمى أو التقنى، خاصة وأن الدول الإسلامية الكبرى يعوزها المال، وأن الدول الغنية – وهى القادرة ماديًّا على ذلك – تعوزها الكفاءات العلمية والتقنية والطبية والتعليمية والإدارية كما تعوزها العمالة الماهرة. ولسد حاجتها من هذه الكفاءات لجأت الدول الإسلامية النفطية إلى غير الدول الإسلامية فى أغلب الأحيان. **والواقع المرير يؤكد على أن توطين التقنية لا يمكن أن يتم بأيدٍ مستوردة، ولا بأفكار وتصورات وقيم غريبة، ولا بمهارات فنية وإدارية واقتصادية أجنبية**، وأقصد بلفظة (الأجنبية) هنا غير الإسلامية، لا كما يطلقها دعاة العصبيات الإقليمية الضيقة، على غالبية أبناء الأمة الإسلامية انطلاقًا من أنانيتهم المفرطة، مع إدراكهم أنه لا وجود لهم بهذه الأعداد القليلة وسط عالم التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الكبيرة بغير إخوانهم فى الدين.

ويحزننى أن الكثيرين من أصحاب القرار فى العالم الإسلامى المعاصر يفضلون حثالات الغرب والشرق من غير المسلمين على الكفاءات الإسلامية المتميزة انطلاقًا من مركبات النقص العديدة تجاه أصحاب العيون الزرق بصفة عامة، **على الرغم من أن الممارسة قد أثبتت أن الوافدين إلى العالم الإسلامى من خبراء الشمال والجنوب لا يخرج الكثير منهم عن كونهم عملاء للاستخبارات الأجنبية، أو للحملات التنصيرية المركزة على أبناء وبنات العالم الإسلامى تركيزاً شديداً، أو سقط متاع لم يستطع أن يشق طريقه فى عالمه المتطور حيث المنافسة على أعلى مستوى ممكن فى غالبية الدول الصناعية فلجأ إلى عالم يقدس الأجنبى مهما كانت إمكاناته.**

كما أثبتت الأيام أن أى مشروع نفذ بأيدٍ غير إسلامية هو فرصة ضيعت على أبناء الإسلام، وضيعت إلى الأبد، وكان من الأصلح للأمة أن تنفذ مشاريعها بأيدى أبنائها، ولو من قبيل التدريب وزرع الثقة بالنفس، فضلاً عن توفر الإخلاص والحرص على المصلحة العامة، والاحتفاظ بالأسرار وهى من الضروريات

التى يفتقر إليها غالبية المنفذين من غير المسلمين، حتى لو كانوا أعلى كفاءة وأكثر خبرة.

وجميع المشاريع العملاقة وغيرها التى نفذت والتى تنفذ اليوم فى غالبية الدول المسلمة بأيدى شركات أجنبية وخبراء وفنيين أجانب هى فرص ضاعت على أبناء المسلمين من الخبراء والفنيين، وضاعت إلى الأبد، فضلا عن أنها قد لا تتكرر، وقد لا تنفذ بالإخلاص والتجرد اللازمين وقد تكلف أضعاف أضعاف تكاليفها الفعلية. وهذا هو أحد أسباب التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر.

وينقسم العالم الإسلامى اليوم من حيث نصيب الفرد من الدخل القومى إلى الشرائح التالية :

(أ) دول ذات دخول منخفضة : لا يتعدى نصيب الفرد فيها من الدخل القومى أربعمائة دولار فى السنة وتشمل كلا من أوجادين، أرتيريا، الحبشة، أفغانستان، باكستان، بنجلاديش، بنين، بوركينا فاسو، تشاد، تنزانيا، توجو، جزر المالديف، جامبيا، غينيا كوناكرى، غينيا بيساو، موريتانيا، مالى، النيجر، ساحل العاج، سيراليون، الصومال، السودان، أوغندا، وهى تمثل نصف عدد الدول الإسلامية تقريباً وقرابة النصف من تعداد سكانها.

(ب) دول ذات دخول متوسطة : يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل القومى بين أربعمائة وستمائة دولار فى السنة : وتشمل كلاً من إندونيسيا، إيران، الأردن، الجزائر، الكاميرون، جيبوتى، لبنان، مصر، الجابون، العراق، المغرب، نيجيريا،السنغال، سوريا، تونس، تركيا، ماليزيا، فلسطين المحتلة، الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الشعبية.

(جـ) دول ذات دخول مرتفعة : يتعدى نصيب الفرد فيها من الدخل القومى ستة آلاف دولار فى السنة : وتشمل كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، برونای، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، والمملكة العربية السعودية.

ويرجع السبب الرئيس لهذا التباين الكبير فى متوسط دخول الدول الإسلامية إلى عامل التجزئة والتفتيت الذى تعرضت له الأمة الإسلامية إلى عدد من الكيانات المصطنعة التى رسمت حدودها الراهنة بواسطة القوى الاستعمارية العالمية وفى مقدمتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولنده، ويتولى إثمها اليوم ويحافظ على الاستمرار فى تفتيتها الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها لتبقى الأمة الإسلامية على هذه الصورة من التشرذم الذى لا يمكّن أيًّا من دولها من القيام بذاته، أو من تشكيل وحدة اجتماعية/ اقتصادية متكاملة أو شبه متكاملة.

وإمعانًا فى هذا التفتيت وظفت القوى الاستعمارية الشيطانية ولا تزال كل مبررات الفرقة بين هذه الكيانات الممزقة، من خلافات حدودية، وسياسية وقبلية، وعرقية، ودينية، ومذهبية، وطائفية، وفكرية، وغيرها وذلك من أجل الإبقاء على فرقتها، وإشعال الحروب الباردة والساخنة بينها، والعداوات الشخصية بين زعاماتها. ولم تكن مؤامرة الحرب التى أشعلتها الولايات المتحدة الأمريكية بين العراق وإيران إلا خطوة فى هذا السبيل، ولم يكن إغراء الولايات المتحدة وسفيرتها فى العراق أفريل جلاسبى لصدام حسين بغزو الكويت إلا تمهيدا لغزو الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها للمنطقة من أجل المزيد من استنزاف ثرواتها والهيمنة عليها وللعمل على مزيد من التفتيت عزفا على الخلافات التاريخية القديمة فى المنطقة العرقية على اختلاف أشكالها. ولم تكن الإعلانات بالصفحة الكاملة فى جميع وسائل الإعلام الغربية عن التخلف فى أفغانستان إلا مقدمة لغزو أنجلو/ أمريكى/ صهيونى/ صليبى حاقد لهذا البلد المسلم مخالفين بذلك لجميع قرارات الأمم المتحدة وللأعراف الدولية ولأبسط القيم الأخلاقية والإنسانية.

وبهدف الحيلولة دون قيام أدنى قدر من التعاون بين الأشقاء، ودون تحرك المال الإسلامى إلى الدول الإسلامية الفقيرة على شكل استثمارات تعين على تنشيط عملية التنمية فيها، أحدثت الدول الكبرى جوًّا من عدم الاستقرار السياسى،

والفوضى الاقتصادية التى لا تشجع على تحرك أية أموال من بلد إسلامى إلى بلد إسلامى آخر، فلا تجد فوائض أموال الدول الإسلامية طريقها إلا إلى خزائن وبنوك الدول الكبرى، بينما الدول الإسلامية الفقيرة تئن تحت وطأة الديون. وتضطر إلى أن تدنيس حياتها وحياة أبنائها بالربا الفاحش الذى يضاعف ديونها أضعافًا كثيرة على مر السنين، ويزيد من تبعيتها للدول الكبرى يوما بعد يوم حتى ولو كان ذلك على حساب دينها وعقيدتها وأخلاقها، وقيمها، وضد مصالحها ومصالح أبنائها.

وإنه لمن السخرية حقًّا أن الدول الكبرى تدعى أن فائض الأموال يستثمر اليوم فى دول العالم الثالث على هيئة قروض حكومية، فكأنها تستعبد المسلمين بأموال المسلمين، وتغرق المقرض والمستقرض فى أوحال الربا، وكان الأجدر بأموال المسلمين أن تتداول بينهم بغير وصاية أو ابتزاز من أعدائهم، أو اضطرار إلى الخروج على أوامر ربهم والخوض فى دنس الربا، وهو الانحراف الذى توعد الله – تعالى – الواقع فيه بحرب من الله ورسوله فقال عز من قائل:

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ* يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ* إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥ – ٢٧٩].

من هذه العجالة يتضح لكل ذى بصيرة كيف أن تمزيق الأمة الإسلامية إلى دول، ودويلات كثيرة قد أدى إلى إضعافها اقتصاديًّا وسياسيًّا وحضاريًّا وإلى تخلفها علميًّا وتقنيًّا وإلى تشتيت مقوماتها المادية والمعنوية وإلى تفتيت طاقاتها

البشرية، وإلى إذكاء نيران العصبيات المنتنة، والإقليميات الضيقة فى زمن يتجه غير المسلمين إلى التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الكبرى، ولا وجود فيه للكيانات الهزيلة.

وإذا أراد المسلمون اليوم النهوض من كبوتهم فعليهم أن يعيدوا **إحياء معنيين أصوليين هامين فى نفوسهم: أولهما شمول الإسلام، وثانيهما وحدة الأمة الإسلامية**، فإذا آمنت القيادة السياسية فى عالمنا الإسلامى المعاصر بهذين الأساسين الشرعيين، ودعت إليهما، وعملت جاهدة على تحقيقهما بخطًى وئيدة متزنة، وتخطيط بعيد النظرة عميق الرؤية، تبلور الأمل فى إمكانية نهضة الأمة من كبوتها واجتياز فترة التخلف التى عاشتها، وفى مقدمة ذلك التخلف العلمى والتقنى، والتخلف الاقتصادى والسياسى، الذى يمكن أن توظف كل طاقات الأمة المادية والبشرية لاجتيازه وتخطيه إذا توحدت الأمة وتكاتفت إمكاناتها وطاقاتها.

(٢) تفشى الأمية بين نسبة كبيرة من المسلمين البالغين فى هذا العصر:

تفشت الأمية بين المسلمين البالغين (أكبر من ١٥ سنة) فى هذا العصر بصورة مزعجة تتراوح نسبتها بين ٥٠٪و٨٠٪ (بمتوسط حوالى ٥٨٪) بينما تقل نسبة الأمية عن ٢٪ فى دول الشمال، ولا تتعدى هذه النسبة ٤٥٪ فى المتوسط فى دول العالم الثالث بصفة عامة. وهذا يعنى بوضوح أن أعلى نسبة للأمية بين البالغين فى عالم اليوم هى فى الدول الإسلامية المعاصرة، على الرغم من أن القرآن الكريم نزلت أولى آياته أمراً بالقراءة والكتابة، وتعظيماً لأدواتهما وفى ذلك يقول ربنا – تبارك وتعالى – آمرا خاتم أنبيائه ورسله – ﷺ – ومن بعده آمرا كل المؤمنين به: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾ [العلق: ١–٥].

وعلى الرغم من أن القرآن الكريم يعظم العلم والعلماء فى آيات كثيرة منه وذلك من مثل قول ربنا – سبحانه وتعالى –:

﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾ [الزمر: ٩].

وعلى الرغم من تكريم الله – تعالى – لأولى العلم بقوله العزيز:
﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [المجادلة: ١١].

وعلى الرغم من أن رسول الله ﷺ كان يفدى الأسير من أسرى بدر بتعليمه عشراً من المسلمين القراءة والكتابة.

وعلى الرغم من أن المسلمين كانوا قد نجحوا فى إقامة أجهزة تربوية كاملة منذ بعثة المصطفى – صلوات الله وسلامه عليه – حتى لم يكد يطلع القرن الهجرى الثانى إلا وكان ذلك الجهاز التربوى الإسلامى قد انتشر فى جميع أجزاء الدولة الإسلامية المترامية الأطراف (والممتدة من بخارى وسمرقند شرقًا إلى الأندلس غربًا)، ابتداءً من الكتاتيب إلى المدارس إلى المساجد، إلى حلقات العلم ودوره، وبيوت الحكمة والجامعات من مثل الزيتونة والقرويين والأزهر الشريف وهى أول نماذج للجامعات عرفتها البشرية.

ولقد بلغ من الاهتمام بالتربية والتعليم فى الإسلام أن المسلمين كانوا يوقفون الضياع والعقارات لصرف ريعها على أهل العلم وطلابه، وكانوا يعتبرون ذلك من الأعمال التعبدية، وهكذا أدير من أوقاف المسلمين العديد من المؤسسات التعليمية الإسلامية من أمثال جامعات الزيتونة، والقرويين، والأزهر الشريف لقرابة الألف سنة أو يزيد.

وعلى الرغم من هذا التاريخ الإسلامى المجيد فى محاربة الجهل والقضاء على الأمية بنوعيها: أمية القراءة والكتابة وأمية العقيدة، فإننا نجد أحفاد عظماء المسلمين يتراجعون اليوم عن دورهم القيادى فى الحياة: هداة مهتدين، ومستخلفين فى الأرض ناجحين، نراهم اليوم يتوارون عن مسؤولياتهم الكبيرة فى حمل آخر الرسالات السماوية وأتمها وأكملها إلى البشرية كافة، ويتهاوون فى ظلمات الجهل وإهمال التعلم حتى يصل متوسط نسبة الأمية بينهم إلى هذا الحد المخيف المفزع.

وأمة هذا واقعها بالنسبة لأبسط متطلبات المعرفة الإنسانية، لا يمكن لها أن تحرز تقدمًا فى أى مجال، ناهيك عن مجال العلوم والتقنية الذى يحتاج عقولاً مستنيرة، ونفوسا صابرة، وحواسًّا مستوعبة، وذاكرة حاضرة، وتدريبًا متواصلاً، وعملا دؤوبًا، وتضحيات كثيرة.

وينقسم العالم الإسلامى المعاصر من حيث انتشار الأمية بين أبنائه البالغين إلى مجموعات ثلاث كما يلى:

(أ) دول تزيد فيها نسبة الأمية عن ٨٠٪: وتشمل كلاً من بوركينا فاسو، ومالى ، وموريتانيا، وأفغانستان.

(ب) دول تتراوح فيها نسبة الأمية بين ٥٠٪ و٨٠٪ : وتشمل كلاً من الجزائر، الكاميرون، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، قطر، السعودية، بنجلاديش، إيران، باكستان، سوريا، واليمن.

(جـ) دول تبلغ فيها نسبة الأمية ٥٠٪ أو أقل: وتشمل كلاً من البحرين، بروناى، إندونيسيا، الأردن، الكويت، لبنان، ماليزيا، جزر المالديف، تركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن مؤشرات الخطر أن **نسبة طلاب المدارس** (بين عمر خمسة أعوام وتسعة عشر عامًا) **لا تتعدى ٣٧٪** من مجموع تعداد السكان فى العالم الإسلامى المعاصر، بينما تتخطى هذه النسبة **٧٥٪ فى دول الشمال، وتصل إلى ٤٨٪ فى دول العالم الثالث بصفة عامة**. ولا بد من تغيير هذا الواقع المحزن للعالم الإسلامى المعاصر، وبأسرع وقت ممكن قبل التفكير فى عملية التقدم العلمى والتقنى، فلا يمكن أن يتم تقدم علمى أو تقنى فى مجتمع تتفشى فيه الأمية، لأن عالم اليوم لابد وأن يكون على حد أدنى من الثقافة والتدريب يمكنانه من تداول أجهزة التقنية الحديثة، فضلاً عن فهمها والعمل على تطويرها.

ومن هنا فإنه لزام على القيادات السياسية والفكرية فى العالم الإسلامى

المعاصر، أن يبادروا بوضع خطة زمنية محددة – ولتكن عشر سنوات – تكثف فيها الجهود من أجل القضاء على الأمية، قبل أو مع التفكير فى وضع خطة للتقدم العلمى والتقنى.

ومن هنا أيضا أرى لزاما على الأمة أن تطالب بحقها فى الحرية وفى الكرامة الإنسانية، وأن تقف وقفة رجل واحد لتغيير نظم الحكم الشمولية الاستبدادية التى أذلت الشعوب وكبلت الحريات، وملأت السجون والمعتقلات بأهل الرأى، والعلم والفكر والصلاح، وفرضت على المسلمين نظما وضعية مخالفة كل المخالفة لشرع الله المنزل على خاتم أنبيائه ورسله إرضاءً للضغوط الدولية، ومحافظة على كراسى الحكم. وقد آن للمسلمين أن يدركوا حقيقة أن الاستبداد السياسى فى عالمنا الإسلامى المعاصر هو من صناعة ورسم أعداء الأمة وتخطيطهم الشيطانى المعادى لها، وهو من أبرز أسباب تخلف الأمة فى كل مجال، وفى مجال التقدم العلمى والتقنى بصفة خاصة، إن لم يكن أبرزها على الإطلاق، وإذا لم يعمل دعاة الإصلاح فى الأمة على إقامة أوضاع حكم شرعية، وإيجاد تيار عام فى الأمة يرفض الظلم والاستعباد، كما يرفض الوصاية على الشعوب فلا أمل فى أى إصلاح أو تقدم علمى أو تقنى منشود.

(٣) إهمال دراسات العلوم والتقنية فى العالم الإسلامى المعاصر:

فى كثير من دول العالم الإسلامى المعاصر أهملت الدراسات العلمية والتقنية بصفة عامة؛ إما بسبب كثرة ما تحتاجه من تجهيزات ومختبرات وأجهزة ومعدات، وما وصلت إليه تكلفة ذلك فى هذه الأيام من مبالغات، فى ظل تفشى الفقر فى غالبية الدول المسلمة؛ أو بسبب انطلاق البحث العلمى عند غير المسلمين من منطلقات مادية بحتة، تنكر أو تتجاهل كل ما وراء المادة، بينما الإيمان بالغيب يشكل لب العقيدة الإسلامية، أو للسببين معًا.

وبإهمال هذه الدراسات ندرت الخبرات العلمية والتقنية فى العالم الإسلامى المعاصر، وبندرتها تخلفت أمتنا عن ركب التطور العلمى والتقنى.

وتبلغ نسبة العلماء والتقنيين إلى مجموع تعداد السكان فى الدول الإسلامية رقماً لا يذكر إذا قورن بنسبتهم فى دول التقدم العلمى والتقنى، إذ تتراوح بين **عشرين فى المليون (بنجلادش) ومائة بالمليون فى متوسط الدول النامية، ومائة وتسعين فى المليون (مصر)، بينما تتراوح عند غير المسلمين بين ٤٣٠٠ فى المليون** (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) و **٨٢٠٠ فى المليون** (فى الكتلة الشرقية المكونة من الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية والصين).

ومعنى ذلك أن نسبة العلماء والتقنيين فى شعب مثل شعب الولايات المتحدة تصل إلى مائة ضعف ذلك فى دولة إسلامية كبيرة مثل مصر، وهى من أغنى الدول الإسلامية وفرةً فى عدد العلماء والتقنيين، يليها كل من تركيا وباكستان وإيران.

وفى الوقت الذى **تنفق فيه الدول الكبرى ما بين ٢٪ و٤٪** من إجمالى ناتجها القومى على عمليات توظيف البحث العلمى من أجل التنمية، فإننا نجد إنفاق الدول الإسلامية (فى زمرة الدول النامية) **لا يتعدى ٠,٣٪**، على ضخامة الدخول القومية فى الدول الكبرى وضآلتها فى الدول النامية، وعلى ذلك فإن **مجموع إنفاق الدول النامية لا يمثل أكثر من ١,٦٪ من مجموع إنفاق دول العالم** على عمليات البحث العلمى وتوظيفه فى تطوير العلوم والتقنية.

(٤) قيام مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى دول العالم الإسلامى المعاصر على أنماط مستوردة، لا تنبع من عقيدتها وتراثها، ولا من حاجات أفرادها ومجتمعاتها، مما أدى إلى غربة هذه المؤسسات فى بيئاتها، وغربة خريجيها، كما أدى إلى العديد من الحواجز الاجتماعية التى حالت بين هذه المؤسسات وبين تحديد أهداف واضحة لها، وخطط محددة لعملها، وحالت كذلك دون قيام خريجيها بواجباتهم كاملة فى مجتمعاتهم. فعلى الرغم من بلوغ عدد الجامعات فى دول العالم الإسلامى المعاصر أكثر من **٢٥٠ جامعة**،

بالإضافة إلى ٥٠٠ معهد علمى عالٍ، وحوالى ١٠٠٠ من مراكز البحوث، إلا أن هذه جميعها مع هيئات تدريسها وخريجيها لم تتمكن بعد من تحقيق نهضة علمية وتقنية حقيقية تعين على جبر الهوة الكبيرة بيننا وبين الدول المتقدمة فى ذلك المجال.

هذا وقد بلغ **عدد الطلاب المسجلين فى الجامعات والمعاهد العليا بدول العالم الإسلامى حوالى خمسة ملايين طالبًا، أى بما يعادل ٣٧٠ طالبًا من كل مائة ألف مواطن تقريبًا**، بينما تبلغ هذه النسبة حوالى ثلاثة أضعاف ذلك فى الدول النامية علميًّا وتقنيًّا بصفة عامة، وعشرة أضعافه فى الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا. وهذه النسب قد تضاعفت اليوم أضعافا كثيرة، ولكن لا يزال الفارق كبيرا بيننا وبين الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا.

(٥) استمرار اعتماد المسلمين على جامعات الغرب أو الشرق فى تكوين طاقاتهم العلمية المتخصصة، دون محاولات جادة لتأسيس قواعد ذاتية راسخة للبحث العلمى وتطبيقاته فى العالم الإسلامى، ومع ما يؤدى إليه ذلك من تقويض للقواعد المحلية التى لم تتمكن بعد من ترسيخ جذورها، فإنه يعرض شباب المسلمين إلى حملات التغريب التى نعانى منها بمرارة شديدة اليوم، وتكفى فى ذلك الإشارة إلى غربة العديد من قيادات العالم الإسلامى المعاصر – خاصة المتحكمون منهم فى العمليات السياسية والإعلامية والتربوية والعلمية والإنتاجية – ومدى انسلاخهم عن التزاماتهم الإسلامية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما تنفقه الدول الإسلامية على مبعوثيها فى الخارج يكفى لإقامة أكبر الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث المتخصصة فى بلادهم مما قد يعينهم على اللحاق بالركب، ويدفعهم إلى مصاف الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا.

(٦) انعدام التخطيط والتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى العالم الإسلامى المعاصر مما أدى إلى تفتيت الجهود، وتكرارها فى خطوط قصيرة متوازية لا تستطيع الوصول إلى الهدف، فى وقت ندرك أن من

عوامل تفوق دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فى النواحى العلمية والتقنية هو اتحادها، وتحركها كتجمع بشرى هائل، فوق مساحة أرضية شاسعة، بتخطيط وتنسيق وأهداف محددة، وندرك أيضاً أن دولاً مثل ألمانيا والصين واليابان والهند قد استطاعت أن تحقق قدراً من النجاح فى اللحاق بالركب بفضل الكثافة السكانية العالية التى تتحرك ضمن إطار واحد، فى تنسيق وتعاون تامين ، على حين نجد العالم الإسلامى المعاصر قد تفتت، وتباعد، وتناحر على الرغم من أصالة الوشائج وعمق الصلات بين أبنائه، وقد أدى هذا التناحر إلى ذبول مؤسساتنا العلمية والتقنية. وانقسامها بانقسام الدول التى تتبعها، إلى مؤسسات تملك شيئا من القاعدة البشرية القادرة على مسايرة العصر علميًّا وتقنيًّا ولا تملك المال اللازم لذلك، وأخرى تملك ما يفيض عن حاجتها الفعلية من أموال، ولا تملك القوى البشرية القادرة على قيام نهضة علمية وتقنية حقيقية. ليس هذا فحسب بل إن الجامعات ومراكز البحوث فى البلد الواحد تفتقر إلى شيء من التنسيق والتعاون فيما بينها حيث تعمل كل جامعة ومركز علمى ككيان مستقل لا يدرى شيئا عما يفعل الآخرون مما يؤدى إلى شيء من التكرار المخل الذى يضيع الجهد والمال والوقت دون أدنى طائل. وتتضح أهمية التنسيق والتعاون فى مجال التقنيات المتقدمة من مثل الأبحاث النووية، والتقنيات العسكرية المتطورة والتى تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة، ولا داعى للتكرار فيها على الإطلاق، بل من الواجب السعى إلى شيء من التكامل فى كل من الطاقات البشرية والمادية وهى مع ندرتها أغلى من أن تهدر هنا وهناك.

(٧) عدم وجود الحوافز المادية والمعنوية الكافية للمشتغلين بالبحث العلمى والتقنى فى مختلف دول العالم الإسلامى المعاصر، على الرغم من إنشاء عدد من الجوائز العلمية الكبرى فى العالم الإسلامى مؤخرا من مثل جائزة الملك فيصل العالمية، وجوائز الدولة التشجيعية والتقديريه فى عدد من الدول المسلمة، وجوائز رؤساء الدول من مثل جائزة رئيس جمهورية السودان التقديرية، وجائزة دبى

الدولية فإن الحوافز فى العالمين العربى والإسلامى تظل قليلة بالنسبة للمشتغلين بالبحوث العلمية والتقنية، مما صرف الناس عن هذه التخصصات، وأدى إلى هجرة كثير من العلميين لمراكزهم، واتجاههم إلى النشاطات المالية والإدارية، وذلك لأن الحياة العلمية تحتاج إلى الكثير من المجاهدة والصبر والنزاهة والموضوعية، وليس كل الناس قادرين على ذلك، فإذا لم يولَ العلماء ما يستحقون من التكريم انصرفوا عن العلم.

ومن المؤسف حقًّا أن الكثير من الحوافز التى خصصت للعلماء والتقنيين فى عالمنا الإسلامى المعاصر قد شابها كثير من عدم الموضوعية والحيدة بما خرج بها عن غاياتها الصحيحة. وأغلب هذه الحوافز وأعلاها قيمة مادية قد وجه إما لغير المسلمين بجعلها جوائز عالمية ومنظموها يعلمون تمام العلم تخلف بلادهم فى هذه المجالات فيحصد الجوائز سنويا علماء من غير بلاد المسلمين، أو وجهت هذه الحوافز إلى وجهات محلية ضيقة تركز العصبيات الإقليمية وتزيدها تركيزا فتفقدها الغاية من إنشائها. ولو خصصت هذه الحوافز للعالم الإسلامى على اتساعه لكانت إحدى عوامل التوحيد بين أبنائه والتشجيع على البحث العلمى والتقنى فى عالم يحتاج إلى ذلك أشد ما تكون الحاجة.

(٨) عدم توفر وسائل البحث العلمى والتقنى من الأجهزة والمواد والمعدات والقوى الفنية المساندة، والخدمات المكتبية والتوثيقية والمعلوماتية المتطورة فى كثيرمن دول العالم الإسلامى المعاصر مما أدى إلى تخلف البحوث العلمية والتقنية فى غالبية الدول الإسلامية المعاصرة على الرغم من وجود أعداد من العقول النابهة والقادرة على العطاء، والتى لم يقف دونها ودون تحقيق الأهداف المرجوة منها إلا عدم توفر وسائل البحث العلمى، وقد شجع العجز فى هذه الناحية على هجرة أعداد كبيرة من العلماء والفنيين إلى خارج حدود العالم الإسلامى، وهذا فى حد ذاته يمثل استنزافًا لأهم طاقات المسلمين ولأعظم إمكاناتهم لأن غياب العناصر البشرية المثقفة، والمدربة تدريبًا علميًّا وتقنيًّا عاليًا،

والقادرة على تحقيق عمليات التنمية الشاملة لمجتمعاتها المتخلفة، والتسرب المستمر لها إلى الخارج كان من أسباب تخلف الأمة. والنزف المتواصل بهجرة العلماء المسلمين الذين أتموا دراساتهم العليا فى أوطانهم إلى الدول الغنية أو بامتناع الذين ابتعثوا لإتمام دراساتهم العليا بالخارج عن العودة إلى أرض الوطن بعد قضاء فترة الدراسة أو التدريب بالخارج يشكل إهداراً للكفاءات العقلية النادرة، وللخبرات العلمية والفنية العالية ولأصحاب المهارات الدقيقة الذين أنفقت المجتمعات النامية على المراحل الأولى من تعليمهم وتدريبهم من ميزانياتها الضئيلة، ثم فقدتهم فى وقت هى أحوج ما تكون لعطائهم.

وهذا النزيف من الكفاءات البشرية يشكل خطورة كبيرة على المجتمعات النامية بصفة عامة، وعلى المجتمعات الإسلامية منها بصفة خاصة فى الحاضر والمستقبل، وتكفى فى ذلك الإشارة إلى **ما نشرته جريدة «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية منذ عدة سنوات فى مقال تذكر فيه أنه منذ بداية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الميلادى العشرين فقدت البلدان النامية قرابة الأربعمائة ألف متخصص رحلوا إلى ثلاث من الدول الصناعية الكبرى** (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا)، وهذا الرقم يمثل تحفظاً شديداً فى تقدير معدلات الهجرة إلى العالم الغربى لأن بعض البلدان الصناعية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا والدول الاسكندنافية وأستراليا ونيوزيلندة – وهى من أكبر الدول المستقبلة للعقول المهاجرة – لم تدرج فى تلك الإحصائية، كما أن دولا مثل إيطاليا وأسبانيا واليونان لم تذكر فى تلك الإحصائية كذلك.

وتبلغ نسبة الكفاءات المهاجرة من العالم الثالث إلى مجموع العقول المهاجرة إلى الولايات المتحدة ٧٠ – ٨٠٪ حسب تقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذى أشار إلى أن ٥٠ – ٧٠٪ من خريجى كليات الطب فى باكستان يهاجرون سنويًا إلى العالم الغربى. ويقدر هذا التقرير أن العقول المهاجرة من دول العالم الثالث إلى البلدان الثلاثة الكبرى المستفيدة من هجرة العقول (الولايات المتحدة، كندا، وبريطانيا) فى الفترة بين عامى ١٩٧١،

١٩٧٢م تمثل خسارة للدول النامية تساوى اثنين وأربعين ملياراً من الدولارات، كما أنها تمثل وفراً للولايات المتحدة من الإنفاق على التعليم يقدر بحوالى ١,٨ ملياراً من الدولارات، وهذه التقديرات القديمة قد تضاعفت اليوم أضعافا كثيرة فقد كانت لى زيارة إلى كندا فى صيف سنة ٢٠٠٤م، وأذهلنى عدد الأساتذة والباحثين من مختلف دول العالم الإسلامى فى مختلف التخصصات خاصة فى الطب والهندسة والعلوم، وبقدر ما أسعدنى ما وصلوا إليه من مراكز مرموقة أحزننى حاجة عالمنا الإسلامى الملحة إلى أمثالهم وأمثال تخصصاتهم النادرة.

ومن أخطار استمرار هجرة الكفاءات العلمية والتقنية من دول العالم الإسلامى إلى الدول الصناعية الكبرى منها والصغرى ما يحدثه من زيادة الفجوة التى تفصلنا (فى زمرة الدول المتخلفة والنامية) عن الدول الصناعية وهذه الفجوة التى تزداد اتساعًا وعمقًا فى كل يوم تزيد الدول المتخلفة تخلفًا، وتجعل محاولات التنمية فيها أكثر صعوبة، وتزعزع معنويات العلماء والتقنيين العاملين بها، وتزيدهم شعورا بالإحباط واليأس من إمكانية تحقيق أى لحاق بالركب.

(٩) اعتماد الجامعات والمعاهد الفنية ومراكز البحوث فى كثير من دول العالم الإسلامى المعاصر على أعداد كبيرة من الأساتذة والفنيين غير المواطنين، وبالإضافة إلى ما يؤدى إليه ذلك من أخطار تزايد أعداد العاطلين من كبار المؤهلين والانعكاسات الاقتصادية والنفسية لذلك، فإن الأساتذة والفنيين الغربيين والشرقيين يفتقرون – فى أغلب الأحيان – إلى الإخلاص المطلوب، والحماس اللازم، والقدرات الضرورية، خاصة وأن الغالبية الساحقة منهم هم من الذين يندسون أساسًا لأغراض تجسسية، أو تنصيرية، أو سياسية بهدف تقييد عملية التقدم العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى، والتحكم فى مسارها لتبقى فى أضيق النطق وأبسطها، والتخطيط بدهاء شديد من أجل تبديد ثروات المسلمين فى مشاريع براقة ليس لها من المردود الحقيقى إلا ما هو لهم ولدولهم فقط، وذلك لأن إصرار الدول الصناعية الكبرى على فرض هيمنتها على كل من

الدول النامية والمتخلفة – بصفة عامة – وعلى الدول الإسلامية منها – بصفة خاصة – يحول دون الأخذ بيد تلك الدول للحاق بركب التقدم العلمى والتقنى.

(١٠) عملية تمييز الأجانب على كل من المواطنين والوافدين من العرب والمسلمين فى جامعات ومعاهد ومراكز بحوث بعض دول العالم الإسلامى المعاصر، ويتم هذا التمييز على المستويين المادى والمعنوى بصورة فجة، وغير إنسانية، وغير إسلامية مما يفقد المسلمين حماسهم للبحث العلمى والتقنى، ويطفئ فيهم جذوة الشعور بالأخوة الإسلامية والمصير الواحد، ويملأهم بالشعور بالظلم، والمظلوم لا يمكنه الإبداع أبدا.

(١١) تسليم المراكز القيادية فى معظم جامعات العالم الإسلامى ومعاهده ومراكز بحوثه إلى أقل الناس تأهلاً لحمل أمانة المسؤولية والقيام بتبعاتها، وذلك انطلاقًا من العصبيات العرقية أو المذهبية الضيقة، أو التكتلات الحزبية أو القبلية الجاهلة تحت الشعار الخاطئ الذى ينادى بالولاء قبل الكفاءة والولاء فى هذه الحالة هو للطغمة الحاكمة وليس لله ورسوله ولا للوطن والأرض، ومن الثابت أن الأمر إذا وُسِّدَ إلى غير أهله فإن فى ذلك تضييع للأمانة، ولا يمكن لأمة ضيعت الأمانة أن تحقق أى صورة من صور التقدم فى أى مجال فضلا عن مجال العلوم والتقنية.

(١٢) اعتماد الدول الإسلامية على الاستيراد أساسا من الدول الأخرى بدلاً من التكامل فيما بينها، مما أدى إلى خنق كثير من النشاطات الصناعية والزراعية فى العالم الإسلامى، وإلى استنزاف أموال المسلمين، واستغلالهم وإرباك اقتصادياتهم، وابتزازهم، وفرض السيطرة عليهم من قبل الدول الكبرى وتكتلاتها الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة. وتجدر فى ذلك الإشارة إلى **أن حجم التبادل التجارى بين الدول الإسلامية لا يمثل أكثر من ١٪ من تجاراتها الدولية (!!) وأن هناك أسعاراً خاصة تفرض اليوم على واردات العالم الإسلامى بصفة عامة، كما أن ما تدفعه تلك الدول سنويًا فى الاستيراد يكفى**

لإقامة كبرى الصناعات، ولدعم أضخم المشروعات الزراعية والإنتاجية التى يمكن أن تسد حاجة المسلمين كافة، وتغنيهم عن تحكم التكتلات العالمية المستغلة فيهم، وتكفى هنا الإشارة إلى المبالغ التى دفعت ولا تزال تدفع سنويا ثمنا للأسلحة والأعتدة والأجهزة الحربية الأخرى، أو لاستيراد السيارات والشاحنات والطائرات، أو لشراء الملابس والأحذية والحقائب أو لمنتجات الزينة ووسائل الإعلام والترفيه المختلفة.

ثانيًا: الأسباب المعنوية لتخلف مسلمى اليوم علميًّا وتقنيًّا:

(١) غياب التطبيق الصحيح للإسلام نظامًا كاملا شاملاً للحياة: وقد أفقد هذا الغياب المجتمعات الإسلامية المعاصرة فى دورها القيادى الذى يفرض عليها ضرورة السبق فى كل اتجاه نافع - وفى مقدمة ذلك مجال العلوم والتقنية-، ومما أدى إلى تخلفها وأضاف إلى تفتيتها وتشتيت إمكاناتها، بسبب اتباع كل دولة ودويلة منها لمذهبية خاصة بها، تأرجحت من الشيوعية القهرية المذلة إلى الرأسمالية المخادعة المستغلة، وما بين ذلك من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، والانتخابات المزورة والديموقراطيات المشوهة الكاذبة، والحكومات الدكتاتورية المستبدة المستغلة التى لا تنكشف مخازيها ومفاسدها وسرقاتها ونهبها لثروات البلاد وقهرها وإذلالها للعباد إلا بعد سقوطها أو بعد اختلاف اللصوص فيما بينهم فيكشفون المستور من مخازيهم.

(٢) غياب الفهم الصحيح لرسالة الإنسان فى هذه الحياة عند الكثيرين ممن يملكون تسيير دفة الأمور اليوم فى العالم الإسلامى: والمسلم إذا فقد الفهم الصحيح لرسالته فى هذه الحياة: عبدا لله - تعالى - يعبده بما أمره، ومستخلفا فى هذه الأرض يجتهد قدر الطاقة من أجل عمارتها وإقامة شرع الله وعدله عليها، فإنه إما أن ينشغل بذاته فيعبدها من دون الله، أو أن ينشغل بالدنيا فتستهلكه إلى أجله دون أن يحقق شيئا لآخرته وكلا الحالتين خسران مبين للإنسان فى الدنيا والآخرة.

(٣) غياب الشعور بالمعنى الحقيقى للأخوة الإسلامية وواجباتها: وفى غيابه برزت مختلف النعرات العرقية والمذهبية، والعصبيات القبلية والإقليمية والسياسية الضيقة التى ساعدت على المزيد من تفتيت الأمة الإسلامية وتشتيت مختلف طاقاتها. ومن صور ذلك ما نراه اليوم من تناحر الأشقاء، وتنافرهم، واقتتالهم، واستعدائهم للآخرين ضد إخوانهم، ودورانهم فى أفلاك غيرهم. وليست الحرب الإيرانية / العراقية ببعيدة عن الأذهان، تلك الحرب التى استمرت لأكثر من ثمان سنوات، واستنزفت الأموال والطاقات، وأراقت الدماء، وأزهقت الأرواح، وأفنت آلاف المقاتلين الأشدّاء، والمدنيين الأبرياء، ودمرت اقتصاد بلدين مسلمين متجاورين تدميراً كاملاً.

ومن صوره أيضًا إغراء العراق بغزو الكويت بتدبير من مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الغزو الذى دفع المسلم إلى الاستعانة بالكفار والمشركين على أخيه المسلم، وأعطى المبرر الكاذب للقوات الأمريكية وحلفائها إلى إعادة احتلال الكثير من الدول العربية وإلى غزو دولتين مسلمتين هما أفغانستان والعراق بدعوى تحريرهما من حكمين أحدهما جائر والآخر وصف بأنه متخلف، والهدف الرئيس هو العودة إلى احتلال ديار المسلمين من جديد للحيلولة دون نهضتهم أو توحدهم، ولاستنزاف المزيد من ثرواتهم، ولمحاربة الإسلام فى عقر داره بكل الوسائل الممكنة وغير الممكنة.

ومن صور ذلك أيضا ما نراه اليوم من اقتتال الإخوة فى العراق وقتل المسلم لأخيه المسلم فى كل يوم بالعشرات بل بالمئات، وإغراق أرض الخلافة الإسلامية فى بحار من الدماء والأشلاء والخراب والدمار، وتفتيتها إلى كنتونات عرقية ومذهبية عديدة من أجل القضاء على دولة من أعرق الدول الإسلامية وأغناها وأكثرها إمكانات مادية ومعنوية،وذلك من أجل تنفيذ المخطط الصهيونى / الصليبى الحاقد الذى يسعى لتفتيت العالمين العربى والإسلامى إلى عدد من الكانتونات الصغيرة حتي يسهل التحكم فيه، وحتى تصبح القوة الغالبة الضاربة فى المنطقة هى الكيان الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين والذى غرسته القوى الاستعمارية

فى المنطقة من قبل أكثر من نصف قرن من أجل تنفيذ هذا المخطط انتقاما من هزيمتهم فى الحروب الصليبية.

ومن صور ذلك أيضا أن **بعض الجامعات الغنية فى العالم الإسلامى المعاصر تؤثر البذخ، والإسراف المخل على مد يد العون لأخواتها اللواتى يكافحن من أجل البقاء، بل قد تؤثر جامعات الغرب والشرق عليهم فى ذلك**، وكثير من جامعات العالم الإسلامى من حواليهم تحتضر أو تكاد من أجل فتات ما يقدمونه للعالم الغربى من هبات ومعونات تقدر بمئات الملايين من الدولارات فى كل عام.

(٤) الصراع الشديد بين دعاة التغريب فى العالم الإسلامى المعاصر - وأغلبهم ممن يرعاهم ويمدهم أعداء الإسلام - ودعاة التأصيل - وهم كثرة ينقصها السلطان - مما أفقد مراكز الإعلام بصفة عامة، ومراكز العلم ومعاهده - فى أغلب الأحيان - وحدة الهدف والغاية والوسيلة، خاصة وقد كان هدف الاستعمار العسكرى الذى تعرضت له غالبية الدول الإسلامية هو إقصاء الإسلام عن جميع مراكز اتخاذ القرار، وتقديم الجهلة الوصوليين المتسلقين طلاب الدنيا على أهل الدين والعلم والوفاء لله وللوطن، مما مكن دعاة التغريب من سدة الحكم، ووسائل الإعلام، ومراكز السلطة، وجعل محاربة كل صوت إسلامى مخلص وكبته ومطاردته فى المجتمع المسلم أمرا مشروعا بحد قوانين الطوارئ وسيف البطش، وشريعة التسلط والاستبداد. وقد أدى ذلك إلى العديد من الانفصام فى شخصية الأولاد والبنات الذين ينشأون فى وسط هذه المتناقضات الشديدة، فمنهم من يتربى على الجبن والخوف وضعف الشخصية والاضطراب فى التفكير، ومنهم من ينشأ على العنف والرغبة فى الانتقام والتغيير بالقوة، ومنهم من ينشأ على الميوعة والفوضى والتدليل الذى يفسد من فطرتهم السوية، ويقتل مفاهيم الاستقامة عندهم. ومنهم من ينشأ بسوء فهم للدين، أو بتحرر من جميع ضوابطه وأوامره وهدايته مما انتهى بجيل الأمة المعاصر إلى جيل - فى غالبيته - مضطرب التفكير، ضعيف الإرادة، متحلل الأخلاق عاجز عن الإبداع.

(٥) الشعور الداخلى عند كثير من المسلمين المعاصرين (قيادة وأفراداً) بالانهزام والتخلف والضعف أمام التكتلات العالمية الكبرى: وقد أدى ذلك بغالبية أبناء الأمة الإسلامية إلى الشعور بالعجز عن الوصول إلى أى صورة من صور التقدم العلمى أو التقنى أو الإدارى إلا بمساعدة هذه التكتلات العالمية، وعن طريق الاستجداء منها، وذلك على الرغم من وضوح مخططات هذه التكتلات لإبقاء دول العالم الثالث على ما هى عليه من فقر ومن تخلف حتى يسهل قيادها، واستغلال ثرواتها بأبخس الأسعار، وبيع فائض إنتاج الدول الصناعية عليها بأفحش الأسعار وأعلى صور الربا على الديون، حتى ولو أدى ذلك إلى تضور أكثر من نصف سكان الأرض جوعًا، ومرضا، وجهلا، وفقرا، وتخلفا، وإلى معاناتهم أشد المعاناة من خدع الدول الغنية ومؤامراتها الشيطانية الماكرة.

(٦) الهوة السحيقة التى تفصل قلة من المثقفين عن السواد الأعظم من الأميين وأشباه المتعلمين: وذلك يمكن أن يؤدى إلى تثبيط للهمم، وإعاقة لعجلة التقدم، وتصدع فى جسد الأمة، خاصة وأن الكثيرين من هذه القلة المثقفة لا يرون أن من الواجب عليهم العمل على إخراج ذلك السواد الأعظم من أميته، والكثرة الأمية لا ترى للتقدم العلمى والتقنى سبيلا، وذلك لأن أيا منهم لم يفهم حقيقة رسالته فى الحياة.

(٧) غياب البيئة الصالحة للتقدم العلمى والتقنى فى ظل الاستبداد السياسى الذى يسود معظم دول العالم الإسلامى اليوم: فالتقدم – بصفة عامة – والتقدم العلمى والتقنى – بصفة خاصة – يحتاج إلى البيئة التى توفر حرية الفرد، وتصون كرامة الإنسان، وتفرض حب العلم، وتحث على الاستزادة من المعرفة، وتكرم العلماء وتبجل رسالتهم، وتعمل على توفير أسباب العيش الكريم لهم، وتقاوم الجهل وتسعى جاهدة للقضاء عليه. ولكن فى ظل الاستبداد السياسى الذى يسود غالبية الدول المسلمة المعاصرة فإنه لا يرقى إلى سدة الحكم إلا طلاب الدنيا، وأصحاب الشهوات الذين لا يعنيهم إلا متعهم الشخصية ومكاسبهم

المادية ولو كان ذلك على حساب تخلف أمته وهوانها وإذلالها على أقدام القوى العالمية الكبرى، ولا يهمهم إلا المحافظة على كراسى السلطة وما يجنونه من ورائها من مكاسب مادية، ثم توريثها لأبناءهم من بعدهم، ولو ضحوا من أجل ذلك بالدين والأخلاق والقيم ومستقبل الأمة.

وفى ظل الاستبداد السياسى تُزَوَّرُ الانتخابات، وتقلب نتائجها رأسا على عقب بحد السلطة، وتشترى الأصوات بالمال، وتباع الضمائر، وتضيع الأخلاق والقيم. ولا يصل إلى مقامات اتخاذ القرار إلا النطيحة والمتردية وما أكل السبع.

وفى ظل الاستبداد السياسى يهاجر الأشراف من أبناء الأمة وأصحاب الكفاءات المتميزة ويستمر نزيف العقول يفيض فى موازين غيرنا حتى يغير الله من حال إلى حال آخر.

هذه الأسباب – مجتمعة أو متفرقة – كانت من وراء تخلف المسلمين المعاصرين علميًّا وتقنيًّا، ولقد استعرضت هنا من قبيل تشخيص الداء بحثًا عن الدواء، لا من قبيل تثبيط الهمم وإطفاء الحماس، فالأمة الإسلامية على الرغم من ذلك كله لا تزال تملك من القدرات البشرية والمادية والروحية ما يؤهلها لقيادة الإنسانية وإنقاذها من الهاوية التى تتردى فيها اليوم، خاصة وأن بيدها من نور القرآن الكريم، وهدى خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم) ما يعينها على ذلك، وأن الدول الكبرى التى زادها التقدم العلمى والتقنى ثراءً ورفاهية وقوة، زادها اضمحلال الوازع الدينى، وجفاف النبع الروحى، وفقدان الفهم الصحيح لرسالة الإنسان فى هذه الحياة، زادها ذلك كله فى نفس الوقت تحللاً، وتفسخًا، وانحطاطًا، وتميعًا، مما جعل مجتمعاتها تتآكل من داخلها على الرغم من إطار التقدم العلمى والتقنى الذى تعيش فيه، وليس أدل على ذلك من فساد المجتمعات فى الدول التى تقدمت علميًّا وتقنيًّا فسادًا كبيرًا، وانسلاخ أفرادها من ضوابط الدين: بعقائده وعباداته وأخلاقه ومعاملاته، والزيادة المطردة لنوازع الشر فيهم، والميل إلى العنف فى تصرفاتهم، وغلبة الأنانية

الفردية لديهم، وحب الكسب المادى العاجل عندهم. ومن التناقض البين أن يتم ذلك كله وسط انفجار حقيقى للمعرفة، وتوسع ملحوظ فى عملية التعليم، وتقدم مادى مطرد يسير جنبًا إلى جنب مع زيادة مطردة فى معدلات التحلل الأخلاقى، والعنف الفردى والجماعى، وحركات الرفض المختلفة، وانتشار الإدمان على المخدرات والخمور، وتفشى الأمراض المستعصية العديدة والناتجة عن الخلل فى السلوك، وحركات تسيب المرأة، وتفكك الأسرة، وزعامة الأحداث، والدعوات المعلنة إلى الشذوذ الجنسى وتشريع الحكومات الغربية له، والسماح بزواج الأمثال ومنحهم كل الحقوق المدنية المادية والاجتماعية للمواطنين العاديين، وإعطاء هؤلاء الشواذ حق التبنى وسط هذه البيئة العفنة، وتربية اللقطاء والأيتام فى ظلها وما يمكن أن ينتج عن هذه المفاسد من أجيال، وما يؤدى إليه كل ذلك من الأمراض العضوية والنفسية والاجتماعية، التى تنتهى فى كثير من الأحيان إلى فقدان العقل، أو القتل العمد أو الانتحار. وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التى لم تكن مضت فى أسلافهم». (مسند ابن ماجه).

ففى أكتوبر ٢٠٠٥م وعلى سبيل المثال لا الحصر وافق البرلمان البريطانى بأغلبية ٤٢٦ صوتا ضد ٤٩ على إباحة الشذوذ الجنسى، وعلى كامل حقوق الشواذ فى المجتمع البريطانى من زواج وتبنى وحقوق الضمان الاجتماعى والعلاج الطبى، والحماية من التعبير بهذا الانحطاط إلى ما دون مستوى الحيوان. وأيده مجلس اللوردات فى الشهر التالى بأغلبية ٢٥١ صوتا ضد ١٣٦، وصدقت الملكة اليزابيث (الرئيسة العليا للكنيسة الأنجليكانية) على القانون المعروف باسم «**قانون الشراكة المدنية**» الذى بدئ العمل به فى بريطانيا منذ ٥/١٢/٢٠٠٥م والذى يسمح بزواج الأمثال (الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة). وبمجرد صدور القانون بدأ المئات من الشواذ البريطانيين بالتوافد على مراكز تسجيل الشراكة المدنية ليحجزوا مواعيد لتسجيل زيجاتهم الشاذة المنافية للفطرة، ومن هؤلاء الشواذ من

يحملون ألقاباً شرفية وهم محرومون من أبسط معانى الشرف. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد الشواذ فى بريطانيا يتعدى ٣ر٦ مليون شخص يشكلون ٦٪ من مجموع تعداد السكان.

وكانت أيرلندة الشمالية قد شرعت لهذا القانون الشاذ فى سنة ١٩٨٢م، وتلتها الدانمرك (سنة ١٩٨٩م)، ثم السويد والنرويج وأيسلندة (١٩٩٦م) ثم هولندة (سنة ٢٠٠١م)، وبلجيكا (سنة ٢٠٠٢م)، وكندا (فى يونيو سنة ٢٠٠٥م)، وأسبانيا (فى يوليو سنة ٢٠٠٥م) التى أضافت إلى ذلك الفحش قانونية الاحتفال بالعرس والزفاف لهؤلاء الشواذ حتى فى داخل الكنائس.

أما الولايات المتحدة الأمريكية ففيها خمس ولايات تصرح قانونا بزواج الشواذ منذ سنة ٢٠٠٢م. ولا غرو فى وسط هذه البيئات الفاسدة أن يتحلل الشباب أو يقبل على إدمان المخدرات أو ارتكاب الجرائم أو حتى الانتحار، وقد سجل فى بريطانيا وحدها فى شهر نوفمبر سنة ٢٠٠٥م أن قرابة المليون مراهق قد قادهم اليأس والشعور بالبؤس إلى الانتحار، وضعف هذا العدد قد حاول الانتحار ولكنه فشل فى تحقيقه. ومعدلات ذلك كله لم تصل بعد فى أى بلد من البلاد النامية ما وصلته فى المجتمعات المتقدمة علميًّا وتقنيًّا واقتصاديًّا، على الرغم من وفرة الغذاء والكساء والخدمات الصحية والاجتماعية، والرعاية الحكومية للأفراد والجماعات فيها، مما يؤكد على أن الإنسان ليس مادة فقط ولكن الجانب النفسى والروحى فيه لا يقل أهمية عن الجانب المادى، وإذا لم تراع المجتمعات الإنسانية الجانبين معا فلا يمكن للإنسان أن يستقيم، ولا يمكن لمجتمعاته أن تنمو نموا متوازنا. والمجتمعات المتقدمة علميا وتقنيا قد وفرت للناس فيها كل متطلباتهم المادية ولكنها أهملت جوانب النفس والروح، بينما المجتمعات المسلمة قد تخلفت علميا وتقنيا ولكن بقى بين أيدى أبنائها من نور الهداية الربانية ما يصلح النفس والروح والجسد، وما أحوج العالمين اليوم إلى التكامل!!

* * *